

## محاضرة: الإجراءات التحليلية

### NAA 520

#### مقدمة

- يغطي استخدام الإجراءات التحليلية للاختبار الموضوعي والتحقق من الاتساق الشامل
- يختلف عن إجراءات تقييم المخاطر وفقاً لمعيار التدقيق 315
- يحدد الإجراءات التحليلية - تقييم البيانات المالية من خلال الارتباط مع البيانات الأخرى

تحدد المقدمة نطاق المعيار الذي يغطي مجالين رئيسيين - استخدام الإجراءات التحليلية كأدلة موضوعية لاختبار التأكيدات وكذلك استخدامها قرب نهاية المراجعة لتقييم الاتساق العام للبيانات المالية مع فهم المدقق. وهو يميز الإجراءات التحليلية في هذا المعيار عن إجراءات تقييم المخاطر التي تناولها معيار التدقيق 315، مع تعريفها على أنها تقييم البيانات المالية عن طريق الارتباط مع البيانات المالية أو غير المالية الأخرى، والتي يمكن أن تتضمن تحليل الاتجاه، أو تحليل النسب، أو التقنيات الإحصائية لتحديد الاختلافات أو الشذوذ.

#### أهداف

- جمع أدلة المراجعة ذات الصلة والموثوقة من الإجراءات التحليلية الموضوعية
  - قم بتنفيذ الإجراءات التحليلية قرب نهاية التدقيق للتحقق من الاتساق مع الفهم
- تؤكد الأهداف على أن الإجراءات التحليلية يجب أن تسفر عن أدلة تدقيق ذات صلة وموثوقة عند استخدامها كاختبارات تحقق، مما يعني أنها توفر تأكيدات حول التأكيدات. الهدف الثاني هو تنفيذ إجراءات تحليلية في نهاية عملية التدقيق للتراجع والتحقق مما إذا كانت البيانات المالية النهائية تتوافق مع الفهم الذي طوره المدقق للشركة وعملياتها، على سبيل المثال من خلال تحليل اتجاهات الإيرادات الشهرية المطابقة مقابل المبيعات السنوية في قائمة الدخل .

#### الإجراءات التحليلية الموضوعية

- تقييم الملاءمة والأهمية لتأكيدات محددة
- تستطيع شركة ضمان اكتشاف الأخطاء الجوهرية، بشكل فردي أو مجتمعة
- الأساليب الشائعة: النسب والاتجاهات والتحليل الإحصائي
- تعتمد الموثوقية على المصدر وقابلية المقارنة والضوابط

- خذ بعين الاعتبار الدقة والتوافر في تقييم النتائج
- تعيين عتبة للتحقيق في اختلافات كبيرة

يتناول هذا القسم الاعتبارات الرئيسية عند تخطيط وتنفيذ الإجراءات التحليلية، بما في ذلك تقييم الملاءمة والدقة لاكتشاف الأخطاء المادية المحتملة. ويؤكد على العوامل التي تؤثر على موثوقية بيانات المدخلات المستخدمة في الإجراءات التحليلية، مثل المصدر وقابلية المقارنة عند إجراء المقارنات بين السنوات أو مع معايير الصناعة. وأخيراً، فهو يغطي الحاجة إلى وضع عتبة محددة بوضوح للتحقق من فروق التوقيت عندما تختلف المبالغ عن التوقعات بما يتجاوز المستوى المقبول.

### الاتساق العام

- تنفيذ إجراءات تحليلية على وشك الاكتمال لدعم الاستنتاج العام حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع الفهم

ويؤكد مفهوم الاتساق الشامل على الحاجة إلى تنفيذ إجراءات تحليلية قرب الانتهاء من المراجعة. ويتم ذلك لدعم استنتاج المدقق حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهمه للمنشأة. ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات قرب نهاية عملية التدقيق، يهدف المدققون إلى تقديم تقييم شامل لتمامات البيانات المالية بشكل عام ومواءمتها مع التوقعات المحددة أثناء عملية التدقيق.

### تحليل النتائج

- التحقيق في المخاطر التي تم تحديدها حديثاً عن طريق الاستفسار من الإدارة والتأكيد
- استكمال إجراءات التدقيق حسب الحاجة في ظل الظروف

يركز القسم الأخير على الاستجابات المطلوبة إذا أظهرت الإجراءات التحليلية الموضوعية أو المتسقة بشكل عام مخاطر لم يتم تحديدها سابقاً، الأمر الذي يتضمن تحقيقاً أعمق للإدارة ودعم الأدلة لدعم تفسيراتها إلى جانب تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات تدقيق إضافية مقارنة بالظروف الأساسية التي أدت إلى ظهور هذه المخاطر. إلى الاختلاف أو العلاقة غير المتوقعة.

---

**مخالصة:** يحدد معيار التدقيق الجزائري 520 "الإجراءات التحليلية" مسؤوليات المدقق والإجراءات المتعلقة باستخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية المراجعة. تتضمن الإجراءات التحليلية تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية، مما يساعد المراجعين على تحديد المجالات التي قد تتطلب المزيد من التحقيق. يؤكد المعيار على أهمية تخطيط وتنفيذ الإجراءات التحليلية كإجراءات تدقيق موضوعية ويسلط الضوء على أهميتها في كل من مرحلتي التخطيط والمراجعة الشاملة للتدقيق. ويقدم معيار المراجعة 520 إرشادات حول اختيار الإجراءات التحليلية المناسبة، والتأكد من معقوليتها وارتباطها بأهداف المراجعة. يؤكد المعيار على ضرورة قيام المدققين بدراسة مدى موثوقية البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية والتحقق في أي اختلافات أو تقلبات هامة يتم ملاحظتها. بالإضافة إلى ذلك، يتناول معيار التدقيق الجزائري 520 متطلبات التوثيق، مما يضمن احتفاظ المدقق بسجلات كافية للإجراءات التي تم تنفيذها والنتائج التي تم الحصول عليها. يعزز الالتزام بمعيار التدقيق 520 فعالية إجراءات التدقيق، مما يساهم في موثوقية ومصداقية عملية التدقيق بشكل عام.

---